الأمم المتحدة
S/RES/2012 (2011)
مجلس الأمن
Distr.: General
14 October 2011

القرار ٢٠١٢ (٢٠١١)

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٦٦٣١، المعقودة في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١

إن مجلس الأمن،

إذ يعيد تأكيد قراراته السابقة بشأن هايتي، ولا سيما قراراته ١٩٤٤ (٢٠١٠) و ١٩٢٧ (٢٠١٠) و ١٩٠٨ (٢٠١٠) و ١٨٩٢ (٢٠٠٩) و ١٨٤٠ (٢٠٠٨) و ١٧٨٠ (٢٠٠٧) و ١٧٤٣ (٢٠٠٧) و ١٧٠٢ (٢٠٠٦) و ١٦٥٨ (٢٠٠٦) و ١٦٠٨ (٢٠٠٥) و ١٥٧٦ (٢٠٠٤) و ١٥٤٢ (٢٠٠٤)،

وإذ يعيد تأكيد التزامه القوي بسيادة هايتي واستقلالها وسلامتها الإقليمية ووحدتها،

وإدراكا منه للخطوات الواسعة التي خطتها هايتي منذ الزلزال المفجع الذي وقع في ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، وبخاصة أنها تشهد ولأول مرة في تاريخها نقل السلطة سلميا من رئيس منتخب ديمقراطيا إلى آخر من المعارضة،

وإذ يدرك أيضا، مثلما تدرك حكومة هايتي، أن الحالة الأمنية العامة، وإن كانت هشة، قد تحسنت منذ اتخاذ قراراته ١٩٠٨ و ١٩٢٧ و ١٩٤٤ (٢٠١٠)، مما سمح بإجراء تصفية جزئية لقدرات الوحدات العسكرية ووحدات الشرطة التابعة لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي كخطوة أولى صوب السحب الكامل للقدرات التي زيدت مؤقتا بقرار من مجلس الأمن في أعقاب الزلزال، مع مواصلة تكييف قوام البعثة دون تقويض أمن هايتي واستقرارها، وإذ يسلم بأهمية اتخاذ القرارات المتعلقة بمستقبل البعثة على نحو يراعي الأوضاع القائمة والحالة الأمنية السائدة،

11-54598 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

وإذ يرحب بتعيين رئيس الوزراء ورئيس للمحكمة العليا ويدعو جميع الجهات السياسية المعنية في هايتي، وبخاصة في الفرعين التنفيذي والتشريعي، للدخول في حوار فعال من أجل التوصل إلى اتفاق سياسي يوطّد وضع جدول أعمال استشرافي ملموس لإحراز التقدم في مجالات رئيسية، من قبيل الأمن في هايتي، والميزانية، وأولويات الانتعاش والتنمية، والانتخابات والإصلاح الانتخابي، بما في ذلك مشاركة المرأة في العمليات الانتخابية واستكمال الإصلاح الدستوري،

وإذ يعترف بأن هايتي لا تزال تواجه تحديات إنسانية جسيمة، في ظل وجود أكثر من ٦٠٠ ٠٠٠ من المشردين داخليا الذين ما زالوا يعتمدون على المساعدة للحصول على مقومات البقاء الأساسية، واستمرار وباء الكوليرا والضعف الشديد في مواجهة الكوارث الطبيعية،

وإذ يشدد على أن تحقيق التقدم في إنعاش هايتي وإعادة إعمارها، وكذلك في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلد، بوسائل منها تقديم مساعدة إنمائية دولية فعالة وزيادة قدرة المؤسسات الهايتية على الاستفادة من هذه المساعدة، أمر حاسم لتحقيق الاستقرار الدائم والمستدام، وإذ يكرر تأكيد ضرورة اقتران الأمن بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية،

وإذ يؤكد الدور الرائد الذي تضطلع به حكومة هايتي في عملية الإنعاش وإعادة الإعمار في مرحلة ما بعد الكارثة، بما في ذلك جهود الحد من المخاطر والتأهب لها، وإذ يشدد على ضرورة زيادة تنسيق وتكامل الجهود فيما بين جميع الجهات الفاعلة في الأمم المتحدة وغيرها من الأطراف المعنية في سياق مساعدة الحكومة في هذا الصدد، وكذلك في الدعم العام للتنمية الاجتماعية والاقتصادية في هايتي،

وإذ يعترف بالعمل الذي تقوم به اللجنة المؤقتة لإنعاش هايتي، التي تواصل الأمم المتحدة تزويدها بمشورة متسقة في مجال السياسات والدعم التقني، وإذ يعترف كذلك بالعمل الذي يضطلع به صندوق إعادة إعمار هايتي، وكلاهما يؤدي دورا محوريا في جهود إعادة إعمار هايتي في الأجلين المتوسط والطويل،

وإذ يشيد بالطائفة الواسعة من جهود الإنعاش التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة في هايتي، وبخاصة برامج الإسكان وإزالة الأنقاض التي تدعمها الأمم المتحدة والاستخدام الناجح لوحدات الهندسة العسكرية التابعة للبعثة من أجل تلبية الاحتياجات العاجلة مباشرة بعد وقوع زلزال كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، مع تأكيد أهمية زيادة مشاركة السلطات الهايتية والجهات الفاعلة الدولية والمدنية في الاضطلاع بهذه المهام،

وإذ يحث الجهات المانحة على الوفاء دون إبطاء بما تعهدت بتقديمه في مؤتمر المانحين الدولي ''نحو مستقبل جديد لهايتي'' الذي عقد في ٣١ آذار/مارس ٢٠١٠، بهدف مواصلة تحقيق مكاسب ملموسة ومرئية في مجال إعادة الإعمار، وإذ يشدد على المسؤولية الوطنية في توفير توجيهات وأولويات واضحة،

وإذ يؤكد دور المنظمات الإقليمية في عملية تحقيق الاستقرار وإعادة الإعمار الجارية في هايتي، وإذ يهيب بالبعثة أن تواصل العمل الوثيق مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، والمؤسسات المالية الدولية وغيرها من الأطراف المؤثرة، ولا سيما منظمة الدول الأمريكية والجماعة الكاريبية،

وإدراكا منه للطبيعة المترابطة للتحديات الماثلة في هايتي، وإذ يؤكد مجددا أن أوجه التقدم المطرد في مجالات الأمن وسيادة القانون والإصلاح المؤسسي والمصالحة الوطنية والتنمية يعزز بعضها بعضا، وإذ يرحب بالجهود المتواصلة التي تبذلها حكومة هايتي والمجتمع الدولي لمواجهة هذه التحديات،

وإذ يعرب عن قلقه إزاء التهديد الذي ما زالت تشكله العصابات الإجرامية للاستقرار في هايتي،

وإذ يدرك أن الحالة الأمنية العامة قد تحسنت، ولكنه يعرب كذلك عن قلقه إزاء ما تكشفه الاتجاهات منذ وقوع الزلزال من زيادة في جميع الفئات الرئيسية من الجرائم، بما في ذلك القتل والاغتصاب والاختطاف في بورت - أو - برانس والمقاطعة الغربية،

وإذ يعترف بأن العنف الجنسي والجنساني ما زال يشكل مصدر قلق بالغ، وبخاصة في الأحياء المهمشة من بورت - أو - برانس، ومخيمات المشردين داخليا والمناطق النائية في البلد،

وإذ يرحب بالجهود التي تبذلها الشرطة الوطنية الهايتية لزيادة عدد الدوريات وتعزيز وجودها وتواصلها المباشر مع السكان، مما ساهم ربما في زيادة الإبلاغ عن الجرائم،

وإدراكا منه بأن تعزيز المؤسسات الوطنية المعنية بحقوق الإنسان واحترام حقوق الإنسان، ومراعاة الأصول القانونية الواجبة، ومكافحة الإجرام، والعنف الجنسي والجنساني، ووضع حد للإفلات من العقاب أمور أساسية لكفالة سيادة القانون والأمن في هايتي،

وإذ يسلّم بالدور الحاسم الذي تقوم به البعثة من أجل كفالة الاستقرار والأمن في هايتي، وإذ يسلّم أيضا بتكامل الأدوار التي اضطلعت بها البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري حتى الآن لمساعدة هايتي فيما تبذله من جهود لتحقيق الانتعاش، وإذ يؤكد من جديد سلطة

الممثل الخاص للأمين العام في تنسيق وتصريف جميع أنشطة وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها في هايتي، وإذ يشدد على أهمية قيام الممثل الخاص للأمين العام بكفالة المزيد من التنسيق بين البعثة والفريق القطري فيما يتعلق بالجوانب المترابطة من ولايتيهما، مع إيلاء اهتمام خاص لتعزيز القدرات المؤسسية لهايتي، بما في ذلك في مجالي إعادة الإعمار والتنمية،

وإذ يثني على البعثة لمواصلتها تقديم المساعدة إلى حكومة هايتي من أجل كفالة بيئة آمنة مستقرة، وإذ يعرب عن امتنانه لأفراد البعثة ولبلدانهم، وإذ يحيي من أُصيبوا ويشيد بذكرى من قتلوا أثناء أدائهم لواجبهم،

وإذ يرحب بالتزام حكومة هايتي بتعزيز سيادة القانون، ويهيب بحكومة هايتي أن تمضي قدما، بالتنسيق مع المجتمع الدولي، في إصلاح قطاع الأمن، بما في ذلك على وجه الخصوص وضع وتنفيذ خطة تطوير الشرطة الوطنية الهايتية للسنوات الخمس المقبلة، والتي سيُشرع في تنفيذها بعد كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، وإذ يؤكد ضرورة قيام حكومة هايتي، بمساعدة من المجتمع الدولي بناء على طلبها، باتخاذ الخطوات اللازمة لضمان استيفاء الشرطة الوطنية الهايتية معايير الإصلاح الواردة في الخطة، وإذ يشجع الحكومة على إطلاع الشعب الهايتي بصورة منتظمة، بدعم من البعثة، على ما يُحرز من تقدم نحو استيفاء هذه المعايير،

وإذ يؤكد على أهمية توفير التمويل الكافي للشرطة الوطنية الهايتية، ويشجع حكومة هايتي على الاستفادة من الدعم المقدم من المجتمع الدولي لكفالة توفير الأمن الكافي للشعب الهايتي،

وإذ يشدد على ضرورة مواصلة تعزيز النظام القضائي ونظام السجون في هايتي، من أجل دعم قطاع أمني على قدر أكبر من التكامل والاتساق في هايتي، وإذ يرحب بأوجه التحسن المحرز في جهاز القضاء من حيث توفير القدرات البشرية والمادية الكافية، ويعترف بأن ما يلازم ذلك من شواغل حقوق الإنسان التي لا تزال قائمة في نظام السجون، من قبيل الاحتجاز المطوَّل قبل المحاكمة واكتظاظ السجون وفرص الحصول على الخدمات الصحية، تشكل تحديات كبرى أمام الإصلاحات الإدارية المستدامة،

وإذ يرحب بالجهود التي يبذلها رئيس الولايات المتحدة الأمريكية السابق، وليام ج. كلينتون، بوصفه مبعوث الأمم المتحدة الخاص إلى هايتي، من أجل تعزيز تدخل الأمم المتحدة بهدف تحقيق التعافي، وذلك على صعيد العمليات الإنسانية والإنمائية على السواء، وعلى صعيد تتبع التعهدات بتقديم المعونة وصرف الأموال، والتنسيق مع اللجنة المؤقتة لإنعاش هايتي والمؤسسات المالية الدولية، والعمل على كفالة الاتساق على نطاق كامل عمليات الأمم المتحدة في هايتي، وإذ يشير إلى أهمية الإبلاغ عن هذه العمليات بصورة منتظمة،

وإذ يشدد على أهمية التنسيق القوي بين مكتب مبعوث الأمم المتحدة الخاص إلى هايتي وسائر كيانات الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها، وإذ يشدد على ضرورة التنسيق فيما بين جميع الجهات الفاعلة الدولية في الميدان،

وإذ يؤكد ضرورة تنفيذ مشاريع بارزة وفعالة للغاية تتطلب استخداما كثيفا لليد العاملة وتساعد في إيجاد فرص العمل وتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية،

وإذ يرحب بتقرير الأمين العام S/2011/540 المؤرخ ٢٥ آب/أغسطس ٢٠١١،

وإذ يقرر أن الحالة في هايتي لا تزال تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين في المنطقة رغم ما أُحرز من تقدم حتى الآن،

وإذ يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، على النحو المبيّن في الجزء الأول من الفقرة ٧ من منطوق القرار ١٥٤٢ (٢٠٠٤)،

١ - **يقرر** تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي على النحو الوارد في قراراته ١٥٤٢ (٢٠٠٤) و ١٦٠٨ (٢٠٠٥) و ١٧٠٢ (٢٠٠٦) و ١٧٤٣ (٢٠٠٧) و ١٧٨٠ (٢٠٠٧) و ١٨٤٠ (٢٠٠٨) و ١٨٩٢ (٢٠٠٩) و ١٩٠٨ (٢٠١٠) و ١٩٢٧ (٢٠١٠) و ١٩٤٤ (٢٠١٠) حتى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، مع نية تجديدها مرة أخرى؛

٢ - **يقرر** أن تتألف المستويات العامة لقوة البعثة من عدد يصل إلى ٣٤٠ ٧ فردا من جميع الرتب وعنصر للشرطة يصل قوامه إلى ٢٤١ ٣ فردا، على النحو الوارد في الفقرة ٥٠ من تقرير الأمين العام؛

٣ - **يؤكد** أن أي تعديلات يجري إدخالها في المستقبل على تشكيلة قوة البعثة ينبغي أن تستند إلى الحالة الأمنية العامة في الميدان، مع الأخذ بعين الاعتبار تأثير الواقع الاجتماعي والسياسي على الاستقرار والأمن في هايتي، والتطور المتزايد لقدرات الدولة الهايتية، بما في ذلك التعزيز الجاري للشرطة الوطنية الهايتية، وممارسة السلطات الوطنية بصورة متزايدة لمسؤولية الدولة الهايتية عن حفظ الاستقرار والأمن في البلد؛

٤ - **يسلّم** بالمسؤولية الرئيسية لهايتي، حكومةً وشعبا، وبامتلاكها زمام الأمور في ما يتعلق بجميع جوانب تحقيق الاستقرار في البلد، ويرحب بالخطوات التي اتخذتها البعثة لتوفير الخبرات اللوجستية والتقنية، في حدود الوسائل المتاحة، بغية مساعدة حكومة هايتي، بطلب منها، على مواصلة عمليات بناء قدرات مؤسساتها في مجال سيادة القانون على المستويين الوطني والمحلي، وللإسراع في تنفيذ استراتيجية الحكومة لإعادة توطين المشردين،

مع العلم بأن هذه التدابير مؤقتة وسيجرى خفضها تدريجيا في ضوء تنامي قدرات هايتي، ويدعو البعثة إلى المضي على وجه السرعة في الأنشطة المضطلع بها في هذا الصدد على نحو ما أوصى به الأمين العام؛

٥ - **يرحب** بالجهود التي تبذلها حكومة هايتي لبناء القدرات المؤسسية في مجالي الأمن وسيادة القانون على جميع المستويات، بما في ذلك عن طريق بذل الجهود لتحقيق اللامركزية، ويهيب بالبعثة، وفقا للولاية المسندة إليها، وبالجهات الفاعلة الأخرى، مواصلة توفير الدعم لتعزيز مؤسسات الدولة المعنية بقطاع الأمن على نحو يحقق لها الاكتفاء الذاتي، ولا سيما خارج بورت - أو - برانس، وذلك بهدف مواصلة تعزيز قدرة حكومة هايتي على بسط سلطة الدولة في جميع أنحاء هايتي، وضمان حضور أكبر للدولة على نطاق البلد، وتشجيع الحكم الرشيد على المستويات المحلية؛

٦ - **يعترف** بأنه بعد إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية، لا بد من توفير بيئة سياسية ومؤسسية مستقرة لتحقيق الاستقرار وإحراز التقدم في جهود الإنعاش وإعادة الإعمار، ويعيد تأكيد مناشدته البعثة دعم العملية السياسية الجارية في هايتي، بما في ذلك من خلال المساعي التي يبذلها الممثل الخاص للأمين العام، ويشجع البعثة على مواصلة تقديم دعمها لإجراء الانتخابات التشريعية الجزئية والانتخابات المحلية المقبلة؛ وعلى تنسيق المساعدة الانتخابية الدولية المقدمة إلى هايتي بالتعاون مع الأطراف المؤثرة الدولية الأخرى، بما فيها منظمة الدول الأمريكية والجماعة الكاريبية؛

٧ - **يرحب** بالجهود الجارية التي تبذلها البعثة لزيادة التنسيق مع الشرطة الوطنية الهايتية ولتعزيز قدرات هذه الشرطة كي تتولى كامل المسؤولية عن الاحتياجات الأمنية في هايتي، بما في ذلك جهود إدارة الحدود وتأمينها بهدف تقييم التهديدات وردع الأنشطة غير المشروعة، ويدعو شركاء هايتي الدوليين والإقليميين إلى تكثيف مساعداتهم لحكومة هايتي في هذا الصدد، بناء على طلبها؛

٨ - **يشجع** السلطات الهايتية على الاستفادة الكاملة من ذلك الدعم، ولا سيما في تعزيز قدرات الشرطة الوطنية الهايتية وتحديث التشريعات الرئيسية وتنفيذ خطة إصلاح القضاء، وعلى اتخاذ الخطوات اللازمة، بما في ذلك إجراء التعيينات، التي ستمكِّن المؤسسات القضائية العليا من أداء مهامها بشكل مناسب، وعلى معالجة مسألة الاحتجاز المطوَّل قبل المحاكمة واكتظاظ السجون، مع إيلاء اهتمام خاص للنساء والأطفال؛

٩ - **يدعو** حكومة هايتي إلى أن تقوم، بدعمٍ من البعثة، بإعطاء الأولوية لوضع وتنفيذ خطة تطوير الشرطة الوطنية الهايتية للسنوات الخمس المقبلة، التي ستحل محل خطة الإصلاح الحالية عند انتهاء مدتها في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، ويطلب من البعثة أن تقوم، بدعمٍ إضافي من مترجمين شفويين محليين عند الاقتضاء وفي حدود الموارد المتاحة، بمواصلة تقديم الدعم لفحص وتوجيه وتدريب أفراد الشرطة وموظفي السجون وتعزيز القدرات المؤسسية والتشغيلية للدوائر الإصلاحية، وكذلك مواصلة تقديم التوجيهات التقنية للمشاريع الممولة من الجهات المانحة، المطلوبة لإصلاح وتشييد مرافق الشرطة والسجون؛

١٠ - **يرحب** باستئناف تدريب وترقيات أفراد الشرطة الوطنية الهايتية، ويؤكد على ضرورة المساءلة والقيام بعملية فحص صارمة، ويشدد على الأهمية القصوى لمواصلة وزيادة الدعم المقدم من المجتمع الدولي لبناء قدرات الشرطة الوطنية الهايتية، ولا سيما من خلال تعزيز التوجيه والتدريب المقدمين للوحدات المتخصصة؛

١١ - **يشجع** البعثة أيضا على أن تقوم، بالتعاون مع الأطراف الفاعلة المعنية على الصعيد الدولي، بمساعدة الحكومة في التصدي لخطر تجدد عنف العصابات والجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات والاتجار بالأطفال؛

١٢ - **يدعو** جميع الجهات المانحة والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية إلى تنسيق جهودها والعمل بشكل وثيق مع اللجنة المؤقتة لإنعاش هايتي، أو المؤسسة التي تخلفها، من أجل تعزيز قدرة الحكومة على تنفيذ خطة العمل الوطنية لإنعاش وتنمية هايتي؛

١٣ - **يطلب** من فريق الأمم المتحدة القطري، ويهيب بجميع الأطراف الفاعلة، استكمال العمليات الأمنية والإنمائية التي تضطلع بها حكومة هايتي بدعم من البعثة بأنشطةٍ تهدف إلى التحسين الفعلي للظروف المعيشية للسكان المعنيين، ولا سيما النساء والأطفال؛

١٤ - **يطلب** من البعثة مواصلة تنفيذ المشاريع السريعة الأثر التي تعزز ثقة سكان هايتي بالبعثة؛

١٥ - **يشجع** البعثة على أن تواصل مساعدة حكومة هايتي في توفير الحماية الكافية للسكان المدنيين، مع إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات المشردين داخليا وغيرهم من الفئات الضعيفة، ولا سيما النساء والأطفال، بسبل منها مشاركة المجتمعات المحلية في حفظ النظام داخل المخيمات، إلى جانب تعزيز آليات التصدي للعنف الجنسي والجنساني، ويذكّر بقرار مجلس الأمن ١٨٩٤ (٢٠٠٩)، ويطلب إلى الأمين العام أن يقوم، بالتشاور الوثيق مع حكومة هايتي والبلدان المساهمة بقوات وبأفراد الشرطة، والأطراف الفاعلة المعنية الأخرى، بوضع خطة شاملة لحماية المدنيين؛

١٦ - **يدين بشدة** الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال المتضررين بأعمال العنف المسلح وتعرض النساء والفتيات، على نطاق واسع، للاغتصاب وأشكال أخرى من الاعتداء الجنسي، ويطلب إلى حكومة هايتي أن تواصل، بدعم من البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري، تعزيز وحماية حقوق النساء والأطفال على النحو الوارد في قرارات مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٦١٢ (٢٠٠٥) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨) و ١٨٨٢ (٢٠٠٩) و ١٨٨٨ (٢٠٠٩) و ١٨٨٩ (٢٠٠٩)؛

١٧ - **يطلب** إلى الأمين العام مواصلة اتخاذ التدابير اللازمة لكفالة امتثال جميع أفراد البعثة امتثالا تاما لسياسة الأمم المتحدة المتمثلة في عدم التسامح إطلاقا إزاء الاستغلال والاعتداء الجنسيين وإبقاء المجلس على علم بذلك، ويحث البلدان المساهمة بقوات وبأفراد الشرطة على أن تكفل التحقيق في الأعمال التي يضطلع فيها أفرادها ومعاقبة مرتكبيها على النحو الواجب؛

١٨ - **يؤكد من جديد** ولاية البعثة في مجال حقوق الإنسان، ويسلّم بأن احترام حقوق الإنسان أساسي لتحقيق الاستقرار في هايتي، ولا سيما الاهتمام بالمساءلة الفردية عما وقع من انتهاكات جسيمة في ظل الحكومات السابقة، ويحث الحكومة على كفالة تقيد الشرطة الوطنية الهايتية والسلطة القضائية باحترام حقوق الإنسان وحمايتها، ويدعو البعثة إلى توفير الرصد والدعم اللازمين في هذا الصدد؛

١٩ - **يرحب** بالأعمال المهمة التي تقوم بها البعثة دعما لتلبية الاحتياجات الملحة في هايتي، ويشجع البعثة على أن تواصل، ضمن ولايتها، الاستفادة الكاملة من الوسائل والقدرات الموجودة، بما في ذلك المهندسون التابعون لها، بغية مواصلة تعزيز الاستقرار في البلد، ويطلب إلى البعثة تطوير خططها الطويلة المدى، ويطلب كذلك إلى الأمين العام أن يشير في تقريره المقبل إلى ما وضعته البعثة من خطط لتشجيع الحكومة على زيادة توليها زمام الأمور في أنشطة إعادة إعمار هايتي؛

٢٠ - **يطلب** إلى البعثة مواصلة اتباع نهجها الموسع للحد من العنف المجتمعي، وتكييف البرنامج مع الاحتياجات المتغيرة لهايتي في سياق ما بعد الزلزال، مع التركيز بشكل خاص على المشردين والمقيمين في الأحياء المتضررة من أعمال العنف؛

٢١ - **يطلب** من البعثة مواصلة دعم السلطات الهايتية في مساعيها الرامية إلى التحكم في تدفق الأسلحة الصغيرة، بما في ذلك إقامة المشاريع التي تتطلب استخداما كثيفا لليد العاملة، ووضع سجل للأسلحة، ومراجعة القوانين الحالية المتعلقة باستيراد الأسلحة وحيازتها، وإصلاح نظام رخص الأسلحة، ووضع وتنفيذ نظام وطني لخفارة المجتمعات المحلية؛

٢٢ - **يؤكد** أهمية القيام بصورة منتظمة، وحسب الاقتضاء، بتحديث وثائق التخطيط المتعلقة بالعنصر العسكري وعنصر الشرطة في البعثة، مثل مفهوم العمليات وقواعد الاشتباك، وضمان اتساقها مع أحكام جميع قراراته ذات الصلة، ويطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقارير بشأنها إلى مجلس الأمن وإلى البلدان المساهمة بقوات وبأفراد الشرطة؛

٢٣ - **يطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى المجلس تقريرا عن تنفيذ ولاية البعثة كل ستة أشهر، وذلك قبل تاريخ انتهاء ولاية البعثة بـ ٤٥ يوما على الأقل؛

٢٤ - **يطلب** إلى الأمين العام أن يدرج في تقاريره تقييما شاملا للأخطار التي تهدد الأمن في هايتي، وأن يولي اهتماما خاصا لتهيئة بيئة توفر الحماية للجميع، وخاصة النساء والأطفال، وللتقدم المحرز في إعادة التوطين المستدام للمشردين، وأن يقترح، حسب الاقتضاء، خيارات لإعادة تشكيل البعثة؛

٢٥ - **يقرر** إبقاء هذه المسألة قيد نظره.